وكان الجيش يداهم المقاهي ويجمع مَنْ فيها ويجبرهم على العمل في مراكز الجيش لترميمها ، ويقوم الجيش بضربهم طوال فترة العمل[٢] .

وأحياناً كانوا يهاجمون المقاهي ويدققون في البطاقات الشخصية بعد أن يكونوا قد فعلوا ذلك قبل ساعات ، فإن احتج أحد المواطنين يُعتقل بتهمة أنه من الفدائيين[٣] .

ووصل إلى غزة مايكل آدمز مراسل الجارديان البريطانية في يناير/كانون الثاني ١٩٦٨م ، فكتب أنه كان معتقلاً في المعتقلات النازية لأربع سنوات ، ولكنهم لم يعاملوه بما يعامل الإسرائيليون الأهالي في غزة ، فإسرائيل تفرض عقوبات جماعية دون اعتبار للسن أو الجنس ، وهي عقوبات تفوق في قسوتها تلك التي كان النازيون يعاملون بها المدنيين خلال الحرب العالمية الثانية[٤] .

وفي العام ١٩٦٩م وصف مراسل وكالة الأنباء الفرنسية في غزة بأن زائرها يشاهد فيها عربات الجيب التي يركبها الجنود أصحاب الخوذات ، ويحملون أسلحة موجهة إلى كافة الاتجاهات ، وهي تسير ببطء في شوارع المدينة ، وأذ العربات نصف المجنزرة تحرس مفارق الطرق العامة ، كما تسير قوات راجلة وأسلحتها على أكتافها في حالة استعداد ، وترابط قوات الأمن في مبانٍ وسط المدينة تحميها الأسلاك الشائكة وأكياس الرمل ، هذا في الوقت الذي يتم فيه تفتيش معسكرات اللاجئين[٥] ، وأثناء ذلك يضربون الرجال على رؤوسهم ووجوههم بأعقاب البنادق ، وكثيراً ما يؤدي الضرب إلى كسر أرجلهم[٦] .

(*) انظر الملحق رقم ١٩ .

(١) معاملة المدنيين وأسرى الحرب العرب ، ج ١ ، ص ٩٦-٩٧ .

(2) Nakhleh, Issa: Encyclopedia, vol. 1, p. 428.

(٣) معاملة المدنيين وأسرى الحرب العرب ، ج ١ ، ص ٩٧ .

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨م ، ص ٥٢٦ .

(٥) اليوميات الفلسطينية ، مج ١٠ ، ص ١٠٨ .

(٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩م ، ص ٣٨٢ .

ولم يسلم التعليم من الجريمة الصهيونية فتم إغلاق عدد من المدارس وتم تحويلها إلى معسكرات للجيش ، ومن ذلك إغلاق مدرسة فلسطين الثانوية بغزة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩م[١] ، كما تعرضت المدارس للاقتحام ، ووضع القنابل في ساحاتها ، وتغيير أسماء المدارس[٢] كما عذب الجيش عدداً كبيراً من المدرسين واعتقلهم لمدد متفاوتة[٣] ، وفصلت قوات الأمن عدداً من الطلبة واعتقلت آخرين قبل امتحان الثانوية العامة ، ونقلت طلبة لمدارس بعيدة ، كما أرهبت الطلبة في مدارسهم ، وسجنت عدداً منهم وفرضت عليهم الغرامات[٤] .